

قانون البلديات رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ (١)

أحمد عون سوف ، والي طرابلس الغرب
بالوكالة .

أقر المجلس التشريعي القانون الاتي نصه
وقد صدقت عليه وأصدرته .

الباب الاول تشكيل المجالس البلدية

مادة - ١ -

تشكيل المجالس البلدية

تشكل في ولاية طرابلس الغرب وفقا لنصوص
هذا القانون مجالس بلدية في البلديات التي
يصدر بتعيينها قرار من المجلس التنفيذي ،
ويشمل القرار اسم البلدية وحدودها وعدد اعضاء
المجلس البلدي فيها .

مادة - ٢ -

البلدية شخصية اعتبارية

يكون للبلدية شخصية اعتبارية ، ولها ان
تقاضي وتقاضي كما لها صلاحية تملك الاراضي
والاموال الاخرى غير المنقولة .

مادة - ٣ -

الاعضاء المنتخبون والمعيّنون

ينتخب ثلاثة ارباع اعضاء المجلس البلدي وفقا
للاحكام الواردة في المواد التالية ويعين الباقي
بقرار من ناظر الداخلية بموافقة المجلس التنفيذي .

مادة - ٤ -

رؤساء المجالس البلدية

يكون لكل مجلس بلدي رئيس يجري انتخابه
سنويا من بين الاعضاء باستثناء رئيس مجلس



بلدية طرابلس الذي يعينه ويقله الملك بناء على عرض ناظر الداخلية وموافقة المجلس التنفيذي ويسمى « عميد بلدية طرابلس » .

مادة - ٥ -

نواب رؤساء المجالس البلدية

يكون لكل مجلس بلدي نائب رئيس ينتخبه الاعضاء باغلبية الآراء المطلقة .

مادة - ٦ -

المكافآت

يؤدي عضو المجلس البلدي عمله بدون اجر ، الا انه يعطي للعضو عن كل جلسة يحضرها مكافأة تحدد بالنسبة لكل مجلس بلدي بقرار من ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر المالية اما رؤساء المجالس البلدية فيمنحون مكافآت شهرية تحدد بقرار من ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر المالية، على ان عميد بلدية طرابلس تحدد مكافآته بمرسوم ملكي .

مادة - ٧ -

عدم الجمع بين الوظائف

لا يجوز لاعضاء المجالس البلدية الجمع بين عضوية تلك المجالس وعضوية المجالس النيابية والتشريعية وتولي احد الوظائف العامة بانواعها باستثناء تعيين الاطباء والمهندسين .

مادة - ٨ -

خلو عضوية المجالس البلدية

نجلس البلدية ان يعتبر مستقلا كل عضو منتخب او معين تخلف دون عذر عن حضور ثلاث جلسات متوالية او تغيب عن البلدية بصفة مستمرة لمدة تجاوزت شهرين ولغير سبب قبله المجلس .

وفي حالة استقالة احد الاعضاء او رفاقه او عدم توفر شروط العضوية فيه يعلن المجلس خلو المحل الذي يشغله العضو المذكور ويبلغ ذلك الى ناظر الداخلية ويعين من يخلفه بقرار من ناظر الداخلية وموافقة المجلس التنفيذي واذا كان منتخبا يؤخذ الذي يليهم في الاصوات وذلك خلال شهر من تاريخ التبليغ بخلو المكان .

مادة - ٩ -

مدة المجالس البلدية

تكون مدة المجالس البلدية أربع سنوات ما لم يحل المجلس قبل ذلك .

مادة - ١٠ -

حل المجالس البلدية

يجوز حل المجلس البلدي بمرسوم ولائي بناء على عرض ناظر الداخلية وموافقة المجلس التنفيذي مبينا فيه الاسباب الداعية للحل وفي هذه الحالة يحل محل المجلس هيئة مؤقتة تتولى

أعمال المجلس المنحل لفترة لا تتجاوز ثلاثة شهور يتم خلالها تكوين المجلس الجديد ، ولا يجوز للمجلس المؤقت ان ينظر في المسائل التي حل من اجلها المجلس السابق .

الباب الثاني انتخاب المجالس البلدية

مادة - ١١ -

شروط الناخب

يشترط في الناخب ان يكون ليبيا قد اتم الحادية والعشرين سنة وان يكون قد اقام في حدود البلدية مدة لا تقل عن سنة اقامة متصلة وسابقة لتاريخ القرار الصادر وفقا للمادة ١٤ من هذا القانون وان يكون اسمه قد ادرج في سجل انتخابات المجالس البلدية للدائرة الانتخابية التي يصوت فيها ما لم يكن :

- ١ - مجنونا او معتوها .
- ب - او قد سبق اشهار افلاسه ولم يرد اليه اعتباره .
- ج - او محبوسا لقضاء مدة محكوم بها عليه .

مادة - ١٢ -

شروط المرشح للانتخاب

- يشترط في المرشح لانتخاب المجلس البلدي :
- ١ - ان تتوفر فيه شروط الناخب الواردة في المادة السابقة .
 - ٢ - ان يكون قد اتم من العمر ثلاثين سنة ميلادية .
 - ٣ - ان يكون ملما بالقراءة والكتابة باللغة العربية .
 - ٤ - ان لا يكون قد حكم عليه بعقوبة السجن لاية مدة عن فعل مناف للاخلاق او فتنة او اخلاق بالامن والنظام العام ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .
 - ٥ - تسري احكام هذه المادة على الاعضاء المعينين باستثناء الموظفين الفنيين (الاطباء والمهندسين) .

مادة - ١٣ -

الدوائر الانتخابية وحق الانتخاب

تعتبر كل بلدية معينة وفقا للمادة «١» من هذا القانون دائرة انتخابية واحدة تنتخب عنها ثلاثة ارباع مجموع اعضاء المجلس البلدي .
ولكل ناخب الحق في عدد من الاصوات يساوي عدد اعضاء المجلس البلدي المطلوب انتخابهم ولكن لا يجوز للناخب ان يعطي اكثر من صوت واحد ولرشح واحد .

مادة - ١٤ -

مراكز الاقتراع

قبل اصدار الامر باجراء الانتخابات تقسم كل دائرة انتخابية الى مراكز اقتراع ويعين حدودها بقرار من ناظر الداخلية .

مادة - ١٥ -

المراقب العام

يعين ناظر الداخلية بموافقة المجلس التنفيذي مراقبا عاما للانتخابات وله السلطة في اصدار الاوامر التي يستتسبها الى جميع الموظفين المتولين اعمال الانتخاب لضمان تنفيذ احكام هذا القانون تنفيذا وافيا .

ب - على المراقب العام ان يقوم بالادارة والمراقبة على السير الاداري للانتخاب وان يشدد على جميع الموظفين القائمين باعمال الانتخاب بالتحطي بروح الانصاف والنزاهة والعمل باحكام هذا القانون .

مادة - ١٦ -

تعيين مساعدين للمراقب العام

لناظر الداخلية بعد مشاورة المراقب العام ان يعين مراقبين مساعدين ليقوموا مقام المراقب العام عند الضرورة وليعاونوه في مباشرة اعماله .

مادة - ١٧ -

تعيين مأموري التسجيل ومأموري الانتخاب

١ - على ناظر الداخلية بعد اخذ رأي المراقب العام ان يعين بالاسم او بالوظيفة العدد المطلوب من الموظفين للعمل كمأموري تسجيل ومأموري انتخاب لكل منطقة انتخابية .

ب - لناظر الداخلية بعد التشاور مع المراقب العام ان يلغي في اي وقت كل تعيين حصل منه بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة .

مادة - ١٨ -

تعيين مساعدين لمأموري

التسجيل ومأموري الانتخاب

للمراقب العام ان يعين من يلزم من الاشخاص لمساعدة مأموري التسجيل ومأموري الانتخاب في انجاز اعمالهم .

مادة - ١٩ -

تسجيل الناخبين

مع مراعاة نص المادة التالية الخاصة بدائرة بلدية طرابلس . على ناظر الداخلية بعد اصدار القرار المبين في المادة ١٤ من هذا القانون ان يصدر امرا الى كل مأمور تسجيل ليكلف بدوره شيخ كل قبيلة في دائرته ان يحضر قائمة يدرج فيها جميع افراد القبيلة الذين يملكون المؤهلات المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون .

١ - على شيخ القبيلة ان يبعث القائمة المطلوبة الى مأمور التسجيل خلال واحد وعشرين يوما من تاريخ تكليفه باعدادها .

ب - على مأمور التسجيل عند حصوله على القوائم المذكورة ان يحضر سجلا باسماء الناخبين في مركزه الاقتراعى بعد اجراء التحريات اللازمة .

ج - لا يجوز ان يسجل الشخص في اكثر من قبيلة واحدة او اكثر من مركز اقتراع واحد .

مادة - ٢٠ -

تسجيل الناخبين في دائرة بلدية مدينة طرابلس

أ - على ناظر الداخلية بعد إصدار القرار المبين في المادة ١٤ من هذا القانون ان يصدر في دائرة بلدية طرابلس اعلانا يدعو فيه كل من توافرت فيه شروط الناخب ويرغب في ممارسة حقه في الانتخاب ان يقدم طلبا الى مأمور التسجيل في مركز الاقتراع الذي يقيم فيه بحيث يسأل الطالب الى المأمور المذكور في خلال واحد وعشرين يوما من تاريخ نشر الاعلان المذكور . .

ب - يحزر الطلب بالشكل المبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ويوقع عليه الطالب او يضع عليه بصمته ان كان عاجزا عن الكتابة في حضور شخص قادر على القراءة والكتابة باللغة العربية لا يقل عمره عن احدى وعشرين سنة يوقع على الطلب كشاهد على توقيع الطالب او على بصمته .

ج - على مأمور التسجيل عند استلامه الطلب المذكور اعلاه ان يعطي الطالب بطاقة تسجيل يدون فيها اسم الطالب ورقمه في سجل الناخبين .

د - فور انقضاء المدد المبينة في الفقرة ١١ من هذه المادة وفي خلال اسبوع من تاريخ انقضائها على مأمور التسجيل لكل مركز اقتراع ان يحضر سجلا انتخابيا مستقلا لمركز الاقتراع بالشكل الذي يقره المراقب العام للانتخابات .

هـ - لمأمور التسجيل قبل عرض السجل وفقا للمادة ٢١ من هذا القانون ان يدرج من تلقاء نفسه في سجل الانتخابات اسم كل شخص مقيم في مركزه الاقتراعي وتتوفر فيه شروط الناخب المنصوص عليها في هذا القانون .

و - لا يجوز أن يسجل الشخص في اكثر من بلدية واحدة او في اكثر من مركز اقتراع واحد .

مادة - ٢١ -

عرض السجلات والاعتراض عليها

أ - على مأمور التسجيل بعد اعداد السجل وفقا للمادتين ١٩ و ٢٠ اعلاه ان يعرض السجل خارج مكتبه وان يذيع اعلانا في مركزه الاقتراعي يبلغ فيه عن عرض السجل لاطلاع الجمهور .

ب - يحق لاي شخص ادراج اسمه في السجل ان يعترض على ادراج اسمه او اسم اي شخص اخر فيه كما يحق لاي شخص ان يعترض على عدم ادراج اسمه في السجل المذكور الا انه يشترط في دائرة بلدية طرابلس ان يكون المعارض في الحالة الاخيرة قد قدم طلبا للتسجيل وفقا للمادة ٢٠ من هذا القانون .

ج - تقدم الاعتراضات المشار اليها في الفقرة السابقة بحيث تصل الى مأمور التسجيل في موعد لا يتأخر عن سبعة ايام من تاريخ نشر الاعلان

المفصوص عليه في الفقرة (١١) من هذه المادة .
د - يجب ان تقدم الاعتراضات كتابيا .

مادة - ٢٢ -

النظر في الاعتراضات

- أ - على المعارض ان يقدم الادلة اللازمة لاثبات اسباب وسحة الاعتراض .
- ب - يخضع بالبت في الاعتراضات لجنة يؤلف بقرار من ناظر الداخلية ونشكل من مأمور التسجيل وقاض وثلاثة من الاعيان ويكون قراره نهائيا .
- ج - على مأمور التسجيل ادخال التعديلات اللازمة على السجل وفقا لقرار اللجنة المشار اليها في الفقرة السابقة .

مادة - ٢٣ -

التصديق على صحة السجل

- فور اتمام السجل المعد وفقا للمواد السابقة .
على مأمور التسجيل ان يدون عليه شهادة بانّه قد افرغ اقصى جهده في جعل السجل صحيحا حاويا على جميع اسماء الناخبين في مركزه الاقتراعي .

مادة - ٢٤ -

اوامر الانتخاب

- أ - على ناظر الداخلية لغرض كل انتخاب عام للمجالس البلدية . ان يصدر الاوامر الضرورية الى مأموري الانتخاب على الوجه المبين في الجدول رقم ٢ المرفق لهذا القانون .
- ب - على مأمور الانتخاب ان يذيع ذلك الامر باعلان يعلق في الاماكن البارزة في مراكز الاقتراع التي يتناولها امر الانتخاب وعليه ان يعلن بنفس الطريقة يوم ومكان تسمية المرشحين قبل اليوم المعين للتسمية بعشرة ايام كاملة على الاقل .
- ج - على مأموري الانتخاب، باستثناء مأموري انتخاب بلدية طرابلس ان يشرحوا مضمون الاعلانات المشار اليها في الفقرة السابقة الى رؤساء القبائل واللحمات التابعين لدوائرهم الانتخابية وعلى رؤساء القبائل واللحمات بدورهم ان يشرحوها الى افراد قبائلهم ولحماتهم .

مادة - ٢٥ -

الترشيح

- أ - لكل شخص تتوفر فيه المؤهلات الواردة في المادة ١٢ من هذا القانون ان يرشح نفسه في الدائرة الانتخابية التي هو مسجل فيها كناخب .
- ب - لا يجوز ان يرشح الشخص في اكثر من دائرة انتخابية واحدة .
- ج - ويلزم ان يكون المرشح مؤازرا من مقترح ومزكي واربعة اشخاص اخرين ، على ان يكونوا جميعا من الناخبين المسجلين في تلك الدائرة الانتخابية ولا يجوز للناخب ان يؤازر اكثر من

مرشح واحد ، ويجب ان يكون طلب الترشيح كتابيا على ورقة ترشيح وفقا للجدول (٢) المرفق بهذا القانون .

د - على المرشح ان يوقع اقرارا يسلم الي مأمور الانتخاب بانه يملك المؤهلات المطلوبة لانتخابه عضوا في المجلس البلدي . ويحرر هذا الاقرار في دائرة بلدية طرابلس بالشكل المبين في الجدول رقم (٤) المرفق بهذا القانون .
وعلى المرشح ان يبرز الى مأمور الانتخاب شهادة ميلادية او وثيقة رسمية اخرى تفي بهذا الغرض .

مادة - ٢٦ -

الاجراءات التي تتبع يوم الترشيح

أ - على مأمور الانتخاب ان يذيع باعلان يعلق في مركز بارز او اكثر في الدائرة الانتخابية الزمان والمكان اللذين تقدم اليه فيهما طلبات الترشيح وان يحضر بنفسه في المكان والزمان المحددين لاستلام طلبات الترشيح وفقا للشروط المنصوص عليها .

ب - يقدم الترشيح وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابقة الى مأمور الانتخاب في المكان والزمان المشار اليهما في الفقرة السابقة من قبل المرشح او وكيله فاذا لم تسلم له في الزمان والمكان المعينين يعتبر الترشيح باطلا .

ج - على مأمور الانتخاب ان يعلق غورا خارج مكتبه نسخة من ورقة الترشيح الخاصة بكل مرشح في دائرته .

مادة - ٢٧ -

التأمين

أ - على المرشح او وكيله ان يودع لدى مأمور الانتخاب ما بين تاريخ صدور امر الانتخاب وظهور يوم الترشيح مبلغا قدره (٢٥١) ج . ل . فاذا لم يحصل الايداع يعتبر الترشيح باطلا .
ب - على مأمور الانتخاب ان يعطى فور استلام التأمين ايصالا بالبلغ وان يدفعه بدوره الى الخزينة العامة .

مادة - ٢٨ -

رد التأمين

يرد التأمين المدفوع الى مأمور الانتخاب في احدى الحالات الاتية :

- ١ - اذا لم تحصل تسمية المرشح .
- ٢ - اذا انسحب المرشح في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٢ من هذا القانون .
- ٣ - اذا مات المرشح وفي هذه الحالة يرد الى ورثته الشرعيين .
- ٤ - اذا فاز المرشح بالانتخاب او نال اكثر من ثمن مجموع الاصوات التي نالها المرشح الفائز باكثر عدد من الاصوات .

مادة - ٢٩ -

سقوط التامين

يسقط التامين المدفوع الى مأمور الانتخاب ويضاف الى الخزينة العامة في احدى الحالات الآتية :

- ١ - اذا انسحب المرشح بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٢ من هذا القانون .
- ٢ - اذا لم يفز المرشح بالانتخاب ولم ينل اكثر من ثمن مجموع الاصوات التي نالها العضو الفائز باكثر عدد من الاصوات .

مادة - ٣٠ -

الاعتراض على المرشحين

- أ - يجوز لاي شخص مسجل كناخب في الدائرة الانتخابية ان يقدم اعتراضا في خلال ثمان واربعين ساعة من ظهر يوم الترشيح على اي مرشح في تلك الدائرة الانتخابية وذلك لمخالفة المرشح لشروط او اكثر من شروط الترشيح الواردة في هذا القانون .
- ب - يلزم ان يكون الاعتراض كتابيا موقععا من المعارض ، فان كان اميا وجب ان ييصم بابهامه ويوقع عليه شاهدان ، ويلزم ان يبين فيه اسباب الاعتراض .

مادة - ٣١ -

الفصل في الاعتراضات

- ١ - تختص بالفصل في الاعتراضات على المرشحين لجنة يؤلفها ناظر الداخلية من مأمور الانتخابات وقاض وثلاثة من الاعيان ولها ان تنظر من تلقاء نفسها في مؤهلات اي مرشح واستيفائه لشروط الترشيح وفقا لهذا القانون .
- ٢ - للجنة المذكورة ، ان تصدر قرارا يبطلان ترشيح اي مرشح يكون ترشيحه مخالفا لنصوص هذا القانون ، ويكون ذلك القرار نهائيا ويصدر بالاجلبية ويبلغ الى المرشح .

مادة - ٣٢ -

سحب الترشيح

للمرشح ان يسحب ترشيحه بتوقيع اقرار بذلك الانسحاب على ان يبلغ الى مأمور الانتخاب خلال ٤٨ ساعة من ظهر يوم الترشيح . وعلى مأمور الانتخاب ان يعلق اعلانا بذلك الانسحاب في مكان ظاهر خارج مكتبه .

مادة - ٣٣ -

الانتخابات بالتركية

اذا حصل في اي دائرة انتخابية بعد ان تكون لجنة الاعتراضات الخاصة بالمرشحين قد فصلت في الاعتراضات المقدمة اليها : انه لم يرشح اكثر من العدد المطلوب انتخابهم عن الدائرة وجب اذ ذاك على مأمور الانتخاب ان يعلن فورا فوز هؤلاء المرشحين ويحرر بذلك بيانا بالشكل المبين في

الجدول رقم ٥ المرفق لهذا القانون ويخطر بذلك المراقب العام للانتخابات اما اذا كان عدد المرشحين اقل من العدد المطلوب انتخابه عن الدائرة يستوفى هذا النقص بتعيينات تصدر بقرار من ناظر الداخلية وموافقة المجلس التنفيذي مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون .

مادة - ٢٤ -

التنافس عن الانتخابات

١ - اذا حصل في الدائرة الانتخابية بعد الفصل في الاعتراضات على المرشحين ان عدد المرشحين في الدائرة يزيد عن عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم عن تلك الدائرة فعلى مأمور الانتخاب ان يبذل فوراً الى اتخاذ التدابير اللازمة لاجراء عمليات الانتخاب طبقاً لاحكام هذا القانون وله ان يخصص لكل مرشح رمزا يوافق عليه المراقب العام

ب - على المراقب العام للانتخاب في الحالة المشار اليها في الفقرة السابقة ان ينشر اعلاناً يبين فيه ما يأتي :

- ١ - الدائرة الانتخابية الواقع فيها التنافس .
- ٢ - التاريخ الذي يحصل فيه الاقتراع .
- ٣ - اسماء المرشحين والرموز المخصصة لكل منهم ان كان ثمة رموز .
- ٤ - مواقع مراكز الاقتراع في الدائرة .
- ج - اذا توفي احد المرشحين في الدائرة الانتخابية قبل اجراء الانتخابات فيها يؤجل المراقب العام الانتخابات في تلك الدائرة لمدة لا تتجاوز ١٥ يوماً ، وتتخذ التدابير لتسمية مرشحين جدد وفقاً لاحكام هذا القانون .

مادة - ٢٥ -

الموظفون المشرفون على مراكز الاقتراع

- ١ - للمراقب العام ان يعين في كل مركز اقتراع شخصاً يعرف بالمأمور المشرف تكون وظيفته الاشراف على سير العمل في نقطة الاقتراع وضمان القيام بالترتيبات اللازمة للانتخاب ويزود بنسخة من الجزء من سجل الناخبين في نقطة الاقتراع التي تحت اشرافه .
- ب - على المأمور المشرف ان يعلق اعلاناً خارج مركز الاقتراع يبين فيه اسماء المرشحين والرموز المخصصة لكل منهم ان كان ثمة رموز .
- ج - ان يهيء في كل نقطة اقتراع التسهيلات التي تكفل تمكين الناخبين من اعطاء اصواتهم
- د - ان يحافظ على النظام في مركز الاقتراع وله ان يأمر باخراج اي شخص من مركز الاقتراع للمحافظة على الامن والنظام .

مادة - ٢٦ -

حق التصويت

لا يجوز الا للأشخاص المدرجين في جدول الانتخابات الخاص بمركز الاقتراع الواقعة فيه

نقطة الاقتراع ان يعطوا اصواتهم للانتخابات في
نقطة الاقتراع .

مادة - ٣٧ -

التصويت واحصاء الاصوات

١ - مع مراعاة نصوص المادة التالية الخاصة
بدائرة بلدية طرابلس . يكون التصويت على ورقة
انتخاب بالشكل المبين في الجدول رقم ٦ المرافق
لهذا القانون .

ب - يكون عدد اوراق الانتخاب في الدائره
الانتخابية بقدر رؤساء اللحات فيها . وعلى
مأمور الانتخاب ان يدون في اوراق الانتخاب اسماء
جميع المرشحين وان يسلمها بعد ذلك الى مشائخ
القبائل في تلك الدائرة الذين عليهم ان يسلموها
الى رؤساء اللحات التابعين لهم .

ج - على رؤساء اللحات بعد ان يوضحوا
عدد واسماء المرشحين في الدائرة الى افراد لحاتهم
وعدد الاعضاء المطلوب انتخابهم في تلك الدائرة ان
يدونوا امام اسم كل مرشح على ورقة الانتخاب
عدد الاصوات التي نالها كل منهم وان يصدق على
صححة هذا الاجراء بوضع امضائه اسفل ورقة
الانتخاب مع توقيع ناخبين اثنين في القبيلة الى
جانب توقيعه شهادة على ذلك وان كان الشخص
عاجزا عن الكتابة امكنه ان يضع بدل التوقيع
بصمة ابهامه .

د - على رئيس اللحة ان يسلم اوراق الانتخاب
بعد تعينتها الى المأمور المشرف على مركز الاقتراع
في موعد لا يتجاوز الوقت المحدد لذلك بقرار من
المراقب العام للانتخاب وعلى المأمور المشرف
بحضور اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ من
هذا القانون ان يتأكد من مطابقة عدد الاصوات
المعطاة لعدد الناخبين المسجلين في كل لحة .
وتكون قرارات اللجنة المذكورة فيما يختص بصحة
الاصوات نهائيا .

و - على اللجنة المذكورة في الفقرة السابقة
بحضور المرشحين او وكلائهم ان تحصى عدد
الاصوات التي نالها كل مرشح ، وعلى مأمور
الانتخاب بعد ذلك وفقا للعدد المطلوب انتخابه
عن تلك الدائرة ان يعلن فوز الاشخاص الذين
نالوا اكثر عدد من الاصوات بحسب ترتيبهم في
ذلك وان يخطر بذلك حالا المراقب العام للانتخابات
ز - اذا تعذر احصاء الاصوات في نهاية يوم
الانتخاب فعلى المأمور المشرف ان يضع جميع
اوراق الانتخاب وسجل الناخبين وغير ذلك من
الاوراق المتعلقة بالانتخاب في صندوق يقفل ويشمع
ويختم ويحفظ في مكان امين طيلة الليل ، ثم تحصى
الاصوات في اليوم الثاني وفقا لنصوص الفقرة
السابقة .

مادة - ٣٨ -

التصويت في دائرة بلدية طرابلس

١ - يكون التصويت في دائرة بلدية طرابلس

بورقة اقتراع خاصة تحمل أسماء جميع المرشحين في الدائرة وتسلم الى كل ناخب مسجل يحضر الى مركز الاقتراع . ويقوم الناخب بوضع اشارة (x) امام اسم كل مرشح ينتخبه بحيث لا يتجاوز عدد الاصوات التي له الحق فيها .

ب - قبل تسليم ورقة الاقتراع الى الناخب يقتضى مراجعة اسمه في جدول الناخبين وتوضع على السجل علامة امام اسم كل ناخب تعطى له ورقة الاقتراع . ولا يجوز ان يصوت شخص بالنيابة عن آخر .

ج - اذا كان الناخب اميا فعلى مأمور التسجيل ان يساعده بوضع اشارة الانتخاب اللازمة على ورقة الاقتراع الخاصة به امام اسماء المرشحين الذين يعينهم الناخب وذلك بحضور اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ من هذا القانون .

د - يعد في كل مركز اقتراع غرفة للتصويت فيها صندوق له فرجة تتسع لدخول ورقة الاقتراع وعلى المأمور المشرف ان يتأكد قبل البدء فى الاقتراع وبحضور اللجنة المشار اليها في هذه المادة ان الصندوق خال لا شيء فيه ثم يبادر الى اقفاله وتشميعه وختمه بكيفية تمنع فتحه بدون كسر الختم ولا يبقى الا الفرجة المفتوحة لالقاء اوراق الاقتراع فيها .

ه - يدخل الناخب الى غرفة التصويت وحده ويلقى بورقة الاقتراع بعد وضع اشارات التصويت عليها في الصندوق المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

و - للمراقب العام ان يأمر باقامة بوليس داخل غرفة التصويت لضمان حراسة صندوق الاقتراع .

ز - يقفل مركز الاقتراع عند الساعة المحددة بقرار من المراقب العام ، ولا تعطى بعد ذلك لاي ناخب ورقة اقتراع .

مادة - ٣٩ -

فرز الاصوات في دائرة بلدية طرابلس

ا - اذا تعذر عمليا الشروع في احصاء الاصوات عند نهاية يوم الانتخاب بدائرة بلدية طرابلس فعلى المأمور المشرف ان يضع جميع اوراق الاقتراع غير المستعملة والثالفة وسجل الناخبين وغير ذلك من الوثائق المختومة في مكان مأمون طيلة الليل ثم تحصى الاصوات في اليوم التالي بحضور اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ من هذا القانون فى المكان والزمان اللذين يعينهما مأمور الانتخاب بعد ان يكون المرشحون قد بلغوا ذلك .

ب - لكل مرشح او وكيله الحق في حضور عملية احصاء الاصوات .

ج - على مأمور الانتخاب ان يفتح بحضور اللجنة المشار اليها في المادة السابقة صناديق الاقتراع ويخرج منها اوراق الاقتراع كومة واحدة

ثم يبادر الى عد الاصوات الصحيحة التي نالها كل مرشح .
وتفصل في صحة اوراق الاقتراع او بطلانها
اللجنة المشار اليها في هذه المادة ويكون قرارها
نهائيا .

د - على مأمور الانتخاب بعد تسمية احصاء
الاصوات ان يعلن فورا فوز المرشحين الذين
نالوا اكثرية الاصوات وفقا للعدد المطلوب انتخابه
عن الدائرة .
وان يخطر بذلك حالا المراقب العام للانتخابات

مادة - ٤٠ -

اعادة احصاء الاصوات

للمرشح او وكيله قبل اعلان نتيجة الانتخاب ان
يطلب اعادة احصاء الاصوات ، ولا يصح ان يطلب
ذلك اكثر من مرة واحدة .

مادة - ٤١ -

تساوي الاصوات

اذا تساوت الاصوات بين عدد من المرشحين
بحيث لو اضيف لها صوت واحد لفاز ذلك المرشح
بالانتخاب تجري عند ذلك القرعة بينهم بحضور
اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ من هذا القانون
وانتخب بينهم الفائز بالقرعة .

مادة - ٤٢ -

اعلان نتائج الانتخاب

على المراقب العام ان ينشر اعلانا بالجريدة
الرسمية باسماء المرشحين الفائزين بالانتخاب .

مادة - ٤٣ -

ما يعمل باوراق الانتخاب بعد انتهائه

بعد اعلان نتائج الانتخاب على مأمور الانتخاب
ان يجمع اوراق الانتخاب وجميع الوثائق الخاصة
بالانتخاب ما عدا سجل الناخبين ويختتمها بالشمع
الاحمر ويحفظها مدة ستة اشهر ثم يتلفها ما لم
يامره بعدم اتلافها مراقب الانتخابات العام .

مادة - ٤٤ -

ترشيح مشايخ القبائل ورؤساء اللحمات

يعتبر شيخ القبيلة مستقبلا بمجرد ترشيحه في
انتخابات البلدية واذا رشح رئيس اللحمة نفسه
فعلى اللحمة ان تنتخب رئيسا بدله لاغراض اجراء
الانتخابات .

مادة - ٤٥ -

الاطفاء في الانتخاب

اذا حصل اخلال او خطأ اثناء عملية الانتخاب
وقبل الفوز مما يؤثر على نتيجة الانتخاب بحسب
راى مأمور الانتخاب ولجنته وجب عليهم ان يحققوا
في الامر ويرفعوا تقريرا بذلك الى المراقب العام
الذى عليه ان يبت في صحة عملية الانتخاب او
بطلانها وفي حالة البطلان يامر باجراء انتخاب جديد
ويكون قراره في ذلك نهائيا .



مادة - ٤٦ -

الفصل في صحة الانتخاب

يختص المجلس البلدي بالفصل في صحة انتخاب اعضائه ولكل ناخب ان يطعن في صحة الانتخاب في دائرته بعريضة يقدمها الى رئيس المجلس البلدي في خلال عشرة ايام بعد انعقاده ويخضع قرار المجلس البلدي لتصديق ناظر الداخلية .

مادة - ٤٧ -

جرائم انتخابية

كل شخص يرتكب اي الجرائم الاتية يكون عرضة لذي ادانته لغرامة لا تزيد عن مائة جنيه لبيي او للحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة او للعقوبتين معا .

ا - اذا ادرج عمدا اسماء في سجل انتخابي او في جزء من سجل او حذف اسما عمدا من ايهما
ب - اذا منع بالقوة او التهديد مباشرة او بالواسطة ناخبا من ممارسة حقه في التصويت او اجبره على التصويت بها يخالف رغبته .
ج - اذا حد من حرية الناخب باية طريقة او احدث له اذى او خسرانا ماديا او ادبيا او هدهه بايها .

د - اذا ضلل عمدا الناخب فيما يتعلق بحريته في التصويت او لمنعه من ممارسة حقه في التصويت او انتحل باية كيفية شخصية الناخب .
هـ - اذا اعطى او اقترض الناخب مباشرة او بالواسطة نقودا او منفعة او شيئا اخر لحمله على التصويت بكيفية معينة او عرض عليه شيئا مما ذكر او تعهد باعطائه اياه .

و - اذا قبل او طلب نقودا او منفعة او شيئا اخر لنفسه او لاي شخص اخر مباشرة او بالواسطة وسواء اكان ذلك قبل الانتخاب او في خلاله او بعده لغرض اعطائه صوته لمرشح معين . او للامتناع عن التصويت او لاستمالة شخص للتصويت لشخص معين .

ز - اذا اعطى صوته في الانتخاب وهو يعلم ان اسمه ادرج بصورة غير مشروعة او ادرج خطأ في اي سجل انتخابي او في جزء من السجل .
ح - اذا صوت عمدا باسم شخص اخر او باسم شخص وهمي .

ط - اذا اعطى صوته اكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد .

ي - اذا سرق او اخفى او اذى او اتلف او زور سجلا انتخابيا او جزءا منه او ورقة انتخاب او اي مستند اخر خاص بسير الانتخاب او غير او سعى في تغيير نتيجة الانتخاب باية وسيلة او بقصد التوصل الى اقتراع جديد .

ك - اذا دخل مكانا مخصصا للاقتراع وهو يحمل بدون ترخيص اسلحة من اي نوع .

ل - اذا اعترض حرية الانتخاب او اعترض نظام سير الانتخاب باستعمال القوة او التهديد

- او بالاشتراك في مظاهرة او بسلوك شائن او
مصحوب بالشغب .
م - اذا نقل سندوقا من صناديق اوراق الاقتراع
او اعطيه او فتحه بدون تفويض قانوني .
ن - اذا استحصل او استعمل لغرض التصويت
اكثر من ورقة اقتراع واحدة او اعطى ورقة
اقتراع لاي شخص اخر .

الباب الثالث

سير اعمال المجلس البلدي

مادة - ٤٨ -

اختصاصات رئيس المجلس البلدي

يدعو رئيس المجلس البلدي الاعضاء للاجتماع
ويقرر جدول الاعمال ويرأس الجلسات ويشرف
على تنفيذ القرارات ويمثل المجلس في علاقاته مع
الغير وامام المحاكم . ويشرف على جميع دوائر
البلدية واعمالها الادارية . ويوقع عقود البلدية
المبرمة مع الغير ، ويشرف على تنفيذها وعلى
تنفيذ لوائح البلدية ، وغير ذلك من الاختصاصات
النصوص عليها في هذا القانون او اللائحة
الداخلية للمجلس .

مادة - ٤٩ -

اجتماعات وقرارات المجلس البلدي

لا يعتبر اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور
الاجلبية المطلقة لاعضائه وتصدر القرارات باغلبية
آراء الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الآراء رجح
الجانب الذي فيه الرئيس والكبير المتصرفين ومتصرف
المنطقة حضور الجلسات ولهما الحق في الكلام
كلما طلبا ذلك ولكن ليس لهما صوت في
المداولات .

مادة - ٥٠ -

اللائحة الداخلية للبلدية

يضع كل مجلس بلدي لائحة داخلية تنظم
اجراءات المجلس والبلدية الداخلية خلال الثلاثة
اشهر التالية لاول اجتماع يعقده ، وتعرض اللائحة
على ناظر الداخلية للتصديق عليها .

مادة - ٥١ -

تصديق ناظر الداخلية على قرارات المجلس

على رئيس المجلس البلدي ان يرسل قرارات
المجلس ومحاضر جلساته خلال ثلاثة ايام من
صدورها موقعة من الرئيس والسكرتير الى ناظر
الداخلية للتصديق عليها ، وعليه ايضا ان يرسل
صورة منها الى كبير المتصرفين المختص للاطلاع .

ولا يجوز تنفيذ تلك القرارات الا بعد التصديق عليها من ناظر الداخلية وفي حالة رفضها تعاد الى المجلس خلال شهر من تاريخ احوالها الى الناظر محسوبة باسباب الرفض وللمجلس ان يعيد القرار مرة اخرى الى الناظر فاذا راي الناظر عدم الموافقة على القرار للمرة الثانية ؛ عليه ان يعرضه على المجلس التنفيذي الذي يكون قراره نهائيا بهذا الشأن .

الباب الرابع

موظفو البلدية

مادة - ٥٢ -

الموظفون

يكون للبلدية سكرتير عام يعاونه عدد من الموظفين الاداريين والفنيين حسبما تقتضي حاجة العمل كما يكون للمجلس البلدي سكرتير يعينه رئيس المجلس البلدي بموافقة المجلس من بين موظفي البلدية او غيرهم .

ويضع رئيس المجلس البلدي بموافقة المجلس كادرا لموظفي البلدية يحدد فيه عدد الوظائف ودرجاتها ويحال الى ناظر الداخلية للتصديق عليه بعد التشاور مع ناظر المالية وفقا للمادة - ٥١ - من هذا القانون .

مادة - ٥٣ -

تعيين الموظفين وتصنيفهم وفصلهم وترقيتهم وتاديبهم

يختص بالنظر في تعيين جميع موظفي البلدية وتصنيفهم وترقيتهم وتاديبهم وفصلهم لجنة تسمى لجنة الموظفين مؤلفة من رئيس المجلس البلدي ؛ وعضو ينتخبه المجلس من بينه والسكرتير العام واحد كبار موظفي الولاية يعينه ناظر الداخلية وتصدر قرارات اللجنة بالاغلبية ؛ فاذا تعادلت الاصوات يكون لرئيس اللجنة او نائبه صوت الارجحية وتحال قراراتها الى ناظر الداخلية للتصديق عليها وفقا للمادة - ٥١ - من هذا القانون .

مادة - ٥٤ -

سريان قانون الخدمة المدنية على موظفي البلدية

مع مراعاة احكام المادتين السابقتين يسري على موظفي البلدية احكام قانون الخدمة المدنية الخاص بولاية طرابلس الغرب واللوائح التنفيذية الصادرة بمقتضاه على ان الاختصاصات المعهودة في ذلك القانون الى رؤساء المصالح او مدير شؤون الموظفين يمارسها رئيس المجلس البلدي والاختصاصات المعهودة الى لجنة الخدمة المدنية او الى مجالس التاديب تمارسها لجنة الموظفين المشار اليها في المادة السابقة .

مادة - ٥٥ -

حظر انتفاع الموظفين بمقود البلدية

يحظر على موظفي البلدية ان ينتموا بالذات او بالواسطة من أي عمل او تعاقد تجريه البلدية .

مادة - ٥٦ -

سلطات الضبط القضائي للموظفين

يكون لموظفي البلدية ورجال البوليس البلدي في تطبيق احكام هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه سلطة رجال الضبط القضائي .

الباب الخامس

اموال البلديات وميزانيتها وحساباتها

مادة - ٥٧ -

اتباع القواعد الخاصة بالاموال الحكومية

تتبع بشأن اموال المجالس البلدية القواعد المتعلقة بادارة الاموال الحكومية كما تتبع في تحصيل الرسوم والاموال المقررة بالتطبيق لاحكام هذا القانون واللوائح الصادرة تنفيذا له القواعد في تحصيل اموال الدولة .

مادة - ٥٨ -

ايرادات البلدية

تتكون ايرادات البلدية من :

اولا - الرسوم والفوائد التي تنزل لها الحكومة عنها بمقتضى القوانين واللوائح او التي يفرضها المجلس البلدي وفقا لهذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه او غيره من القوانين واللوائح الاخرى .

ثانيا - ايرادات اموال واملاك البلدية .

ثالثا - الرسوم التي تحصلها مقابل خدمات البلدية والرسوم المتعلقة بالترخيص في شغل الاملاك المخولة لها ادارتها .

رابعا - الايرادات والائتوات والارباح الناتجة عن استغلال المرافق العامة التي تديرها بنفسها او بطريق الالتزام او باي طريق اخر .

خامسا - الهبات التي تمنح من الحكومة والوصايا والهبات والاقواف التي يتقرر قبولها على الا تخرج في اغراضها عن اختصاصات البلدية .

سادسا - المبالغ المتحصلة نتيجة ايجار او بيع اراضي البلدية .

سابعا - المبالغ المتحصلة عن توقيع عقوبة المخالفة وفقا لاحكام المادة ٧١ من هذا القانون .

ثامنا - الرسوم الخاصة بمستخرجات قيند المواليد والوفيات والرسوم والعوائد الخاصة بالاجراءات الصحية والمحال العامة .

تاسعا - جميع الموارد الاخرى المرخص بها

مادة - ٥٩ -

الميزانية :

تضع المجالس البلدية مشروع ميزانيتها للسنة المالية التالية مشتملة على الإيرادات والمصروفات ويجب ان تكون السنة المالية في جميع المجالس موافقة للسنة المالية في ولاية طرابلس الغرب ولا يكون مشروع الميزانية نهائيا ومعمولا به الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي واصداره بقرار من رئيس البلدية على ان يشار في هذا القرار الى التصديق عليه من المجلس التنفيذي وكل مصروف غير وارد في الميزانية او زائد على التقديرات الواردة فيها او يراد نقله من باب الى باب او بند الى بند يجب ان يوافق عليه المجلس البلدي ويصدق على ذلك ناظرا الداخلية والمالية .

مادة - ٦٠ -

التصديق على الميزانية

يصدق المجلس التنفيذي على مشروع الميزانية للسنة المالية فاذا لم يتم التصديق على مشروع الميزانية لاسباب قهرية استمر العمل على مقتضى ميزانية السنة المنقضية شهرا شهرا بنسبة ١٢-١ حتى يصدق المجلس التنفيذي على الميزانية الجديدة .

مادة - ٦١ -

الحساب الختامي

وضع الحساب الختامي عن السنة المنتهية خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من انتهائها ويصدر باعتماد هذا الحساب قرار من المجلس التنفيذي .

مادة - ٦٢ -

المبالغ الفائضة عن حاجة البلدية

جميع المبالغ التي تزيد عن حاجة المجالس البلدية تودع باسمها في خزانة الحكومة تحت بند الامانات .

مادة - ٦٣ -

القروض من الحكومة

يجوز للمجالس البلدية ان تحصل على قروض من الحكومة لمواجهة النفقات اللازمة للمشروعات التي تقوم بها ويعين المجلس التنفيذي بقرار يصدره شروط منح تلك القروض ومقدارها ونوائدها وطريقة تحصيلها وتكون اموال البلدية واملاكها ضامنة لاداء تلك القروض .

مادة - ٦٤ -

مراجعة حسابات البلدية

على رئيس ديوان المحاسبة مراجعة حسابات البلدية وعلى المجالس البلدية في هذه الحالة ان تضع تحت تصرفه جميع ما لديها من دفاتر ومستندات .

مادة - ٦٥ -

التصرف باموال البلدية

اذا تبين لدى مراجعة حسابات البلدية ان اى مبلغ قد تم التصرف فيه بطريقة مخالفة للقانون فان لرئيس ديوان المحاسبة ان يطلب من الشخص المسؤول عن ذلك التصرف ما يقتضيه الامر من بيانات خلال فترة يحددها له .

ومع عدم الاخلال بتطبيق احكام قانون العقوبات او اى قانون اخر يجوز لرئيس ديوان المحاسبة ان يلزم المسؤول عن الصرف المخالف للقانون برد المبالغ التى تم التصرف فيها او جزء منها وفقا لما يراه مناسبا لظروف كل حالة . ويجوز التظلم من قرار رئيس ديوان المحاسبة الى المجلس التنفيذي خلال الثلاثين يوما التالية لتسلم التكليف بالاداء ويكون قرار المجلس فى التظلم نهائيا .

الباب السادس

اختصاصات المجالس البلدية

مادة - ٦٦ -

اختصاصات المجلس البلدي

للمجلس البلدي داخل حدود البلدية ان يمارس السلطات الاتية وذلك مع مراعاة احكام هذا القانون والقوانين الاخرى المعمول بها .

- ١ - ادارة الاملاك البلدية والتصرف فيها
- ٢ - فرض جباية الرسوم والعوائد وفقا لهذا القانون او القوانين الاخرى .
- ٣ - ادارة سجلات النفوس والاحصائيات الرئيسية .

٤ - التعاقد مع الغير لضمان اى عمل او تعهد داخل حدود البلدية يكون من اختصاص البلدية القيام به .

٥ - تنظيم اشارة الاماكن العامة .

٦ - انشاء وتنظيم وصيانة الطرق البلدية واليادين العامة واجراء التعديلات فيها والمحافظة على تزيينها وغرس الاشجار والزهور فيها بما فى ذلك تنظيم مستوى تلك الطرق وعرضها وارصفتها وقنواتها ومجاريها واطلاق الاسماء عليها ووضع اللوحات المميزة لاسماها .

وتحدد الطرق البلدية والبلديات التى يمارس



فيها هذا الاختصاص بقرار من المجلس التنفيذي .
٧ - تنظيم وتخطيط المدن والمباني : وذلك
تحت اشراف نخارة الاشغال العامة ويشمل
هذا الاختصاص :

١ - تنظيم وتخطيط ارتفاع جميع العمارات
وملاحقاتها وكذلك هدم وازالة المباني التي يكون
خطرا على الجمهور او التي تركت لتستحيل الى
انقاض او ردها الى حالة امينة .

ب - مراقبة تزويد الصهاريج وتركيبها لاجل
منع توالد البعوض فيها ، ومنع المالكين لاي منزل
او القاطنين فيه من ترك اي بئر او حفرة فيه في
حالة غير مأمونة العواقب واجبارهم على السياج
حول مثل هذه الابار او الحفرة او ملئها او
تغطيتها .

ج - تنظيم ومراقبة او منع انشاء او استعمال
اي بناء مؤقت او منقول او منع ان تقيد استعمال
الخيام وما شابهها بقصد التجارة او السكن .

د - تنظيم مساحة قطع الارض التي يجوز اقامة
المباني عليها وتحديد مدى وموقع قطعة الارض
الخصوصية التي يلزم اعطاؤها بخصوص الابنية
الجديدة وفقا للاسباب الصحية اللازمة ووسائل
الراحة الضرورية .

هـ - استلزام ائارة السلالم والممرات التي
يستهملها السكان في البناية الواحدة على الشبوع
وتنظيفها وكذلك تنظيف ورصف الملاعب والاماكن
المكشوفة والميادين التي تستعمل لمنفعة المساكن .

و - تحديد واجهة البناء وضمان تناسق خطوط
ومستوى المباني وتصميمها الهندسي وازالة
وتغيير الحواجز والنشوءات القائمة امام المباني
ومنع اقامتها .

ز - منع اقامة اي بناء يعترض عليه بسبب
طبيعته او تركيبه او بسبب الاغراض التي انشئ
من اجلها او بسبب المحيط الذي يراد اقامته فيه .

ح - منع تقسيم او تغيير المباني او المنازل
والمباني من الخشب او الحديد او
الخيش او المحاطة بالاسوار او السياج .

ط - تنظيم النفتيش على المباني واستعمال
مستلزمات البناء والاسوار اثناء بناء او هدم او
اسلاح او تغيير اي مبنى .

ي - تقرير وتنظيم :

١ - اغلاق اي مبنى او جزء منه لا يكون مناسباً
لسكنى الانسان .

٢ - الاجراءات اللازمة لنجاة اي عمارة في
حالة حدوث حريق فيها .

ك - الاجراءات المتعلقة بخرايط بناء المباني
او التعديل فيها والموافقة على جميع خرائط اي
مبنى او التغيير فيه او رفض الموافقة عليه وازالة
او تغيير او هدم اي عمل بدىء فيه او تم مخالفا
للوائح ومنع السكن في اي مبنى جديد الا بعد



ان يصدر مجلس البلدية شهادة بصلاحية البناء للسكن .

ل - تعيين طريقة تسوير اراضي البناء وازالة أي سور او بناء مهدم ملاصق لمكان عام ومطالبة مالكي العقارات بموافقة نظارة الزراعة بازالة الاشجار او غيرها والنباتات او خفض ارتفاعها او نقلها عند بروزها الى الطرق العامة او اعتراضها المرور الا في حالات خاصة يخشى منها خطر على سلامة الارواح والمباني على ان تشعر بذلك لنظارة الزراعة .

٨ - مراقبة رسم وانشاء وتغيير واستعمال المجاري ودورات المياه واحواض الغسيل والحمامات والاجهزة الصحية ، وذلك بالتعاون مع نظارتي الاشغال والصحة .

٩ - تنظيم وتوريد وتوزيع المياه التي تخضع لرقابة البلدية ودائرتها وتزويد المياه بالمقاييس والمواد والعدادات والاجهزة والادوات المستعملة لذلك الغرض او المتعلقة بها وتنظيم الشروط التي بمقتضاها تزود المياه لاغراض منزلية او خلاصها والتمن الذي يدفع عن استهلاك المياه والتكاليف الخاصة بتوصيلها ومنع الاسراف في المياه وتلويثها وسوء استعمالها وتقدير طريقة الاستعمال وحجم وقوة وكيفية المواسير والصمامات والصنابير والصحاريح والاوعية التي تستعمل لحمل المياه وذلك بالتعاون مع نظارة الاشغال العامة .

١٠ - تنظيم وانشاء الاسواق العامة ومحلات المزاد العلني وتقرير الرسوم والايجارات التي تدفع عن استعمال هذه الاماكن .

١١ - مراقبة وفحص اي صنف من الطعام والشراب معروض للبيع وتنظيم صناعة واعداد وخرن وتحويل ونقل اي صنف من الطعام والشراب معروض للبيع والاشراف عليه والترخيص به وحظر تلويث أي طعام او شراب ومنع ادخال ما لا يكون منه صالحا لاستهلاك الانسان الى منطقة البلدية او حيازته او بيعه او عرضه للبيع وتحديد نسب تركيب وقوة وصنف الحليب او أي صنف اخر من الطعام او الشراب ومنع غشه او اساءة صنعه وضمانيه بيعه نقيا مطابقا للنسب المحددة او المعقولة وتحويل حجز او اعادة أي طعام او شراب ملوث بالامراض او مغشوش او غير صالح لاستهلاك الانسان وذلك بالتعاون مع نظارة الصحة .

١٢ - تنظيم وترخيص صالات الشاي والمقاهي والمطاعم والفنادق وبيوت الاكل والاقامة والمخابز ومحلات البقالة وبيع اللحوم وجميع الاماكن التي تصنع اصناف الطعام او الشراب للبيع او الاستعمال او تخزن فيها مثل هذه الاصناف او تعرض للبيع على ان يستثنى من ذلك ترخيص بيع

المشروبات الروحية والكحولية على اختلاف أنواعها .

١٣ - تنظيم ومراقبة جميع الاعمال والمصانع والورش التي قد تكون أو تصبح مصدرا للخطر أو القلق أو الإزعاج للجيران بسبب ما ينبعث من دخان منها أو أبخرة أو غازات أو أتربة أو روائح أو صخب أو اهتزاز أو غير ذلك ، ووضع الشروط التي يجب أن تخضع لها هذه الاعمال أو المصانع والورش .

١٤ - انشاء وتنظيم وادارة المسالخ البلدية والمستودعات للأشرف على اللحوم ومنع ذبح الحيوانات بغرض عرض لحومها لاستهلاك الجمهور في غير المسالخ البلدية وتنظيم ورقابة وترخيص ذبح الماشية وغيرها من الحيوانات وممارسة القصابين لبيع اللحوم وختم الحيوانات المذبوحة للدلالة على فحصها قبل ذبحها .

١٥ - تنظيم وترخيص ممارسة التجارة والصناعات والحرف التقليدية وترخيص الباعة التجولين والتعامل بالبضائع المستعملة كالاكياس والعظام والصفيع وتنظيم وترخيص التجارات التي قد تكون مضرّة بالصحة العامة أو التي تقتضي المصلحة العامة تنظيمها .

١٦ - تنظيم الحلاقين والمزينين ومسالوناتهم .

١٧ - تنظيم وترخيص متعهدي الدفن وتنظيم نقل الموتى والمقابر .

١٨ - تنظيم وترخيص المسارح وصالات الموسيقى والباليارد وغير ذلك من أماكن التسلية العامة ويمارس هذا الاختصاص في كل حالة بموافقة سلطات الأمن العام .

١٩ - تنظيم ومراقبة وترخيص حمامات السباحة ومنشئاتها وحظر أو تنظيم الاستحمام في أي مكان مكشوف من منطقة البلدية .

٢٠ - تنظيم وترخيص الاحتفاظ بالكلاب وحظائر الماشية أو الخيول والخنازير داخل حدود البلدية واعدام الكلاب الخطرة أو المهلمة .

٢١ - تعيين أماكن وقوف السيارات والعربات داخل حدود البلدية وأماكن حظر وقوفها وذلك بالتعاون مع سلطات الأمن العام .

٢٢ - انشاء وتنظيم الحدائق والمنتزهات العامة وشواطئ الاستحمام .

٢٣ - العمل على ايجاد وتنظيم وصيانة الوسائل اللازمة لاطفاء الحريق والانقاذ وفقا لامكانية البلدية المختصة .

٢٤ - تعيين الحد الاعلى للأسعار التي يمكن المطالبة بها مقابل :

أ - المبيت في الفنادق وغيرها من الأماكن التي تؤجر فيها الغرف للزائرين .

ب - الخدمة والمرطبات واصناف الطعام التي تقدم في أي مطعم أو صالة أو مقهى أو فندق أو أي مكان آخر تقدم فيه المرطبات للجمهور .



- ج - الخدمات في صالونات التزيين وبيوت التجميل .
د - الثلج سواء بالجملة او بالقطاعي .
هـ - اللحوم التي تباع بالقطاعي للجمهور في اماكن القصابين .
و - الاسماك التي تباع بالقطاعي للجمهور .
ز - الخدمات التي تؤديها العربات سواء اكانت آلية او تجرها خيول عند نقل المسافرين بالاجرة داخل البلدية .
ح - خدمات الاصلاحات في الورش والجراجات التي تجري على العربات الآلية وغيرها
ط - خدمات بيوت الغسيل ومحلات تنظيف الملابس .
ي - الخضروات والفواكه الطازجة بجميع انواعها .
ل - الحليب والمشروبات والمياه المعدنية سواء كانت بالجملة او بالوحدة .
٢٥ - انشاء الخدمات الصحية الخاصة بازالة النفايات وابدتها وحفظ المنطقة في حالة صحية نظيفة والحيلولة دون حدوث كل ما يخلق راحة السكان او يؤدي الى الاضرار بالحمة العامة وذلك بالتعاون مع نظارة الصحة .

مادة - ٦٧ -

تمارس البلديات بالتعاون مع نظارة الصحة وتحت اشرافها الخدمات الصحية العامة المعهودة اليها في هذا القانون او اي قانون اخر .

الباب السابع

احكام متفرقة

مادة - ٦٨ -

لا يجوز للعضو ان يقوم بالذات او بالواسطة بعمل او مقابلة او مناقصة او توريد ايا كان لحساب المجلس ولا ان يدخل طرفا معه في بيع او ايجار .
ومع ذلك يجوز للمجلس عند الضرورة ان يشتري او ان يستاجر من احد اعضائه ارضا او بناء لعمل من الاعمال العامة التي يتولاها بشرط الحصول مقدما على الموافقة من المجلس التنفيذي بناء على عرض ناظر الداخلية ، وفي هذه الحالة لا يجوز للعضو ذي المصلحة ان يشترك في المناقشة الخاصة بالموضوع او ان يبدي الرأي فيه والا كان القرار المترتب على هذه المناقشة باطلا .

مادة - ٦٩ -

اللوائح التنفيذية

للمجلس البلدي ان يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ولتنظيم السلطات المعهودة اليه بمقتضى هذا القانون ، وله ان يفرض الرسوم المتعلقة بتنفيذ تلك الاحكام على ان تخضع تلك



اللوائح لتصديق ناظر الداخلية وتنشر بالطريقة التي يقررها المجلس البلدي .

مادة - ٧٠ -

الرسوم على الرخص

للمجلس البلدي ان يفرض رسوما على الرخص التي يمنحها بمقتضى هذا القانون واللوائح الصادرة تنفيذا له .

مادة - ٧١ -

المخالفات

كل مخالفة لاحكام هذا القانون واللوائح الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن اسبوع وبغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصروفات ازالة اسباب المخالفة ما لم تنص اللوائح المذكورة على عقوبة اخف من ذلك . ولبوليس البلدية وسلطات الامن العام ازالة اسباب المخالفة في الحال بالطرق الادارية على نفقة المخالف دون اللجوء الى المحاكم .

مادة - ٧٢ -

الغاء الرخص

يجوز لمجالس البلدية ان تقرر الغاء اية رخصة سبق منحها من البلدية اذا حكم على صاحبها لمخالفة القوانين واللوائح المنظمة للغرض الذي منحت الرخصة من اجله .
ولصاحب الشأن ان يتظلم الى ناظر الداخلية من ذلك القرار خلال اربعة عشر يوما من تاريخ ابلاغه به وعلى البلدية وقف تنفيذ قرارها الى ان يفصل في التظلم ويكون قرار الناظر في التظلم نهائيا .

مادة - ٧٣ -

تنفيذ القانون

للمجالس البلدية بموافقة ناظر الداخلية ان تكون بوليسا للبلدية للقيام بتنفيذ لوائح البلدية او قراراتها واوامرها .
١ - للبوليس البلدي جميع السلطات التي لرجال الضبط القضائي وذلك فيما يتعلق بالمسائل المبينة في الفقرة السابقة .
٢ - تضع المجالس البلدية بموافقة ناظر الداخلية لوائح تنظيم البوليس البلدي وشروط الخدمة والتجنيد فيه والنظام الذي يسير عليه .

مادة - ٧٤ -

تنفيذ القانون

على ناظر الداخلية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ احكام هذا القانون ولهما اصدار ما يقتضيه التنفيذ من قرارات .



مادة - ٧٥ -

الغاء قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٤
يلغى القانون رقم ٦١ الصادر في ١٦ ديسمبر
ذلك تستمر المجالس البلدية القائمة حتى يتم
١٩٥٤ الخاص بإنشاء المجالس البلدية وممع
تشكيل المجالس الجديدة وفقا لاحكام هذا القانون.

مادة - ٧٦ -

بدء العمل بالقانون
« يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية »

صدر في ١٤ صفر ١٣٧٧ هـ
الموافق ٩ سبتمبر ١٩٥٧ م

احمد عون سوف
والي طرابلس الغرب بالوكالة

بامر الوالي

محمود المسلاتي
رئيس المجلس التنفيذي بالوكالة

محمود الخوجه ناظر الداخلية
محمود المسلاتي ناظر العدل

جهان صدق الفيتورتية ناظر المعارف بالوكالة
محمد بك درنه ناظر الزراعة

شمس الدين محسن ناظر المالية والاقتصادية
سالم الصادق ناظر الصحة

محمد بك درنه ناظر الاشغال العامة بالوكالة
جهان صدقي الفورتية ناظر المواصلات

الجدول رقم ١

طلب تسجيل الناخبين

الى السيد مأمور تسجيل دائرة بلدية طرابلس
انا الموقع ادناه اطلب ادراج اسمي في سجل
الناخبين للدائرة الانتخابية المذكورة اعلاه .

١ - اسمي الكامل : _____

٢ - اسم والدي : _____

٣ - عنواني : _____

٤ - اصرح تأييدا لطلبي ما يأتي :

١ - انني لبيسي

٢ - ان عمري لا يقل عن احدى وعشرين سنة .

٣ - انني قد اقيمت في حدود البلدية المذكورة اعلاه

مدة لا تقل عن سنة اقامة متصلة وسابقة لتاريخ

القرار الصادر بتقسيم الدائرة المذكورة الى مراكز

اقتراع وفقا للمادة ١٤ من قانون البلديات .



حرر في يوم : _____
من شهر : _____ سنة : _____
شاهد _____
امضاء او بصمة الطالب _____

ملاحظة :

- يوقع على الطلب بحضور شاهد لا يقل عمره
من احدى وعشرين سنة قادر على القراءة
والكتابة .
ولا يجوز تسجيل :
١ - المجنون او الممتوه .
٢ - من سبق اشتهار افلاسه ولم يرد اليه
اعتباره .
٣ - من كان محبوسا لقضاء مدة محكوم بها
عليه .

الجدول رقم ٢

اوامر الانتخاب ،
من ناظر الداخلية ،
الى مأمور الانتخاب لدائرة بلدية _____
بما ان على ناظر الداخلية وفقا للمادة ٢٤ من
قانون البلديات لغرض كل انتخاب عام للمجالس
البلدية ان يصدر الاوامر الضرورية الى مأمور
انتخاب كل دائرة _____
لاجراء الانتخابات فيها .
فانني بناء على ما تقدم انا _____
ناظر الداخلية اطلب اليكم بعد اعلان زمان ومكان
تسمية المرشحين اولا كالمقرر في القانون ان تجروا
عمليات الانتخاب طبقا للقانون في اليوم _____
من شهر _____ دائرة _____
وعليكم ان تبلغوا اسماء الاعضاء الفائزين عند
انتخابهم الى مراقب الانتخابات العام في ميعاد
لا يتاخر عن : _____
التاريخ : _____

ناظر الداخلية

الجدول رقم - ٣ -

ورقة تسمية المرشحين

دائرة : _____
نحن الموقعين ادناه الناخبين في دائرة : _____
نرشح : _____
بوصفه شخصا لائقا لعضوية المجلس البلدي في



الدائرة المذكورة . ونشهد حسب اعتقادنا انه
مؤهل لان ينتخب عضوا طبقا للشروط المقررة في
المادة ١٢ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٦
المقترح :

اللقب : _____
الاسم : _____
العنوان : _____
المهنة : _____

المزكي : _____
اللقب : _____
الاسم : _____
العنوان : _____
المهنة : _____

رقم تسجيل المقترح والمزكي في سجل الانتخابات
لنقطة الاقتراع : _____

امضاء المقترح امضاء المزكي
نحن الموقعين ادناه المنتخبين في دائرة : _____
نوافق على _____ التسمية المقدمة

رقم التسجيل في سجلات الانتخابات الاسم
_____ ١
_____ ٢
_____ ٣
_____ ٤

انا _____ المرشح سالف
اوافق على تسميتي كمرشح لانتخابات المجلس
البلدي عن دائرة : _____ وفيما يلي
عنواني الذي يجب ان ترسل الي فيه جميع
التبليغات والأوراق بمقتضى قانون البلديات
لسنة ١٩٥٦ .

العنوان : _____
واثباتا لما تقدم اوقع بامضائي في اليوم _____
من شهر _____ سنة _____
بحضور : _____
توقيع المرشح (بفتح الشين) توقيع الشاهد

الجدول رقم - ٤ -

اقرار المرشح بانه يملك المؤهلات المطلوبة
لانتخابه عضوا في المجلس البلدي

دائرة بلدية : _____
انما : _____ من : _____
المرشح في : _____
اصرح بجد واخلاص بانني اهل لانتخاب عضوا في
المجلس البلدي لهذه الدائرة واني حائز على جميع



الشروط اللازمة توافرها في المرشح وفقا للمادة
١٢ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٦

التوقيع : _____

حرر هذا الاقرار امامي في هذا اليوم من _____
شهر _____ سنة _____

التوقيع : _____

الجدول رقم - ٥ -

انتخاب العضو بالتزكية

اشهد بان السيد : _____

المرشح في دائرة بلدية : _____

قد انتخب بالتزكية عضوا بالمجلس البلدي : _____

وفقا للمادة ٣٣ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٦

حرر في يوم _____ من شهر _____

سنة : _____

التوقيع : _____

الانتخاب

الجدول رقم - ٦ -

استمارات الانتخاب التي يملأها رؤساء اللحات.

انا : _____ رئيس لجنة : _____

في قبيلة : _____

اقرر بان العدد التالي الوارد امام كل مرشح من

المذكورين ادناه هو العدد الحقيقي للناخبين ذوي

الاهلية في لحتي الذي صوتوا لذلك المرشح .

عدد المؤيدين

اسم المرشح

_____	_____	١
_____	_____	٢
_____	_____	٣
_____	_____	٤
_____	_____	٥
_____	_____	٦
_____	_____	٧
_____	_____	٨
_____	_____	٩
_____	_____	١٠
_____	_____	١١
_____	_____	١٢
_____	_____	١٣
_____	_____	١٤
_____	_____	١٥

١٦

وقد وقعت شهادة على ذلك بامضائي في هذا
اليوم من شهر _____ سنة _____

توقيع رئيس اللجنة :

توقيع الشهود :

١

٢

ملاحظة :
إذا كان الشخص عاجزا عن الكتابة يمكنه ان
يضع بصمته بشرط ان يكون مشهودا عليها بامضاء
ناخب من القبيلة .